طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية ومحددات

إعداد

د/ وليد ناصر إبراهيم شناق
جامعة البلقاء التطبيقية
كلية الأميرة عالية الجامعية
قسم العلوم الأساسية الانسانية

مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور
المجلد السادس عشر، العدد الثاني (أبريل) - لسنة 2024

طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية ومحددات

د/ وليد ناصر إبراهيم شناق

طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية ومحدداتها

تعرف الموسوعة الحرة الوكيبيديا السياسة الخارجية بأنها مجموعة من الأهداف السياسية التي تسعى لتوضيح كيف إن بلداً معيناً سيتعاطى مع البلدان الأخرى ويتم تصميم السياسات الخارجية عموما للمساعدة في حماية المصالح القومية والأمن الوطني والأهداف الإيديولوجية والرخاء الاقتصادي لبلد ما. وهذا يمكن أن يتم نتيجة للتعاون السلمي مع البلدان الأخرى أو من خلال الاعتداء أو الحرب والاستغلال[1]. وإيران قد تماشت تماماً مع هذا التعريف في سياستها الخارجية عبر تاريخها القديم والحديث. ويتبين ذلك جلياً من خلال المباحث التالية:

[1] موقع ويكبيديا الإلكتروني.

المبحث الأول

السياسة الخارجية الإيرانية قبل وبعد الثورة الإسلامية

إن أي محاولة لمعرفة معالم الرئيسة للسياسة الخارجية الإيرانية غالباً ما تقتصر على هذه المعالم في جدليات ثنائية : تواصل وانقطاع)، (الثورة) والدولة)، (مبادئ، براغماتية)، جميع الإسلام، القومية الإيرانية تصدير الثورة، مصالحة النظام العالمي)[2].، فالسياسة الإيرانية منذ عهد الشاه تقوم تارة على التواصل في علاقاتها مع الدول الأخرى، وتارة أخرى الانقطاع مع نفس الدول، كما كانت السياسة الإيرانية تقوم في مرحلة معينة على شعار تصدير الثورة ذات الطابع الإسلامي، للتحول في فترة أخرى إلى الانتقال من الثورة إلى الدولة، علماً أن السلوك الإيراني بشكل عام لم يخلو من التأثيرات النظرية والأيدلوجية المتمثلة بالثورات والأزمات[3].

ولن أطيل الحديث عن السياسة الإيرانية في عهد الشاء، حيث أن الثورة الإسلامية عام 1979 جاءت لتغير السياسة الخارجية الإيرانية بشكل جوهري وهي السياسة ذاتها التي تسير عليها إيران في الوقت الحاضر وإن كان قد دخل عليها بعض التغيرات التي سيرد ذكرها لاحقا، وذلك نتيجة لتغير الظروف السياسية التي مرت وتمر فيها إيران.

ولتحديد ملامح السياسة الإيرانية الحالية لابد من تقسيم المراحل الزمنية إلى مرحلتين:

الأولى منذ بداية الثورة الإسلامية وحتى عام 1988

هذه الفترة هي التي جاءت بعد وصول الخميني إلى سدة الحكم في إيران وحتى وفاته، حيث تحولت السياسة الخارجية الإيرانية تحولاً جذرياً، حيث هدفت إيران بعد الثورة مباشرة إلى تصدير الثورة إلى خارج حدودها حتى تكون سياسة خارجية للجمهورية الإسلامية)[4]، في محاولة لاستقطاب شعوب دول العالم الثالث لمواجهة النظام العالمي بقيادة أمريكا وإسرائيل.

---

[2] حداد، أنطوان ،(1992) إيران والمعادلة الجديدة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 13 ص4.

[3] سريع القلم ،محمود ،(1993)، منطلقات السياسة الخارجية الإيرانية ما بعد الثورة، شؤون الاوسط، العدد (21)، ص24.

[4] صغير، انطون (1994)، الأبعاد والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ندوة جزر الخليج العربي أسباب الصراعات ومتطلبات الحل مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص118.

الآية القرآنية (زيتونة لا شرقية ولا غربية)[5]. كانت أساساً للسلوك السياسي الإيراني علماً أن الدستور الإيراني ينص في م(3) فقرة (116) على أن السلوك السياسي الخارجي للدولة يكون حسب مقاييس أو معايير إسلامية[6].

وهذا المعيار تبلته إيران ورفعته كشعار لها بقولها لا شرقية ولا غربية وهو الشعار الذي يقوم على الاستقلالية في اتخاذ القرارات ورفض أي نوع من التسلط مع الجمهور، وزيادة العلاقات مع الدول المستضعفة من جهة وقطعها مع الدول التي تحكمها الأنظمة العنصرية من جهة أخرى، وكانت هذه السياسة تجسيدا م (152) من الدستور الإيراني بقولها إن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم على أساس الامتناع عن أي نوع من التسلط والخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكاملة، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن جميع حقوق المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة[7].

وكان الإسلام وما زال مصدر تاريخي للسياسة الخارجية الإيرانية، وأن تصدير الثورة وانتشار الإسلام كدين كانا دافعان لبناء سياسة خارجية إيرانية، بهدف مواجهة الهيمنة التي كانت تفرضها بعض الدول ومع ذلك لم تكن الثورة إسلامية بالدرجة الأولى على الرغم من أن الشخصية التي تزعمتها كانت ذو التوجهات الإسلامية، فقوة الخميني من الناحية السياسية تتمثل في أنه استطاع التوفيق والجمع بين التيارات الفكرية والأيديولوجية المختلفة والطبقات الاجتماعية في إيران واستغلال غضبها المشترك على سياسات النظام الملكي إبان حكم الشاه سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى في مجال السياسة الخارجية والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أن الخميني كان يستخدم عبارات وشعارات في خطاباته مشابهة لتلك التي كان يستخدمها الاشتراكيون فيما يتعلق بالتباين بين الطبقات وأخرى كان يستخدمها معارضو الإمبريالية عندما يتعلق الأمر بقضية التحرر من الهيمنة الاستعمارية، كل ذلك بهدف

---

[5] سورة النور، آية 35

[6] دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

[7] صغير، أنطوان، مرجع سابق، ص 117

إيجاد القبول لدى مختلف الشرائح الاجتماعية والتيارات الفكرية آنذاك في إيران. غير أن الخميني استغل النزاعات الخارجية لتكريس السلطة في يده وفي يد الموالين له من بعد، إذ أنه استغل أزمة الرهائن الأمريكيين أواخر عام 1979 ونشوب الحرب مع العراق في الثمانينات لتقويض دور منصب رئاسة الجمهورية وتبني تعديلات دستورية تقوض المؤسسات الديمقراطية في البلاد مثل منصب الرئاسة والبرلمان وتعزز صلاحيات رجال الدين المحافظين[8].

وعليه يمكن القول إن السياسة الإيرانية اتسمت بالمفاهيم التالية[9]:

1. المساواة: ويعني هذا المفهوم طبقاً للسياسة الإيرانية إن القوة الإنسانة الحقيقية إنما تقوم على الأخلاق ونمو الفضيلة ورفض ترتيب البشر ضمن طبقات بحسب المستويات الاقتصادية والعسكرية
2. العقائدية (المركزية (الأيدلوجية): اعتقدت إيران أن بإمكانها تأسيس دولة إسلامية كبرى، فهي تعتبر نفسها نواة ومركزاً للأيدلوجية الإسلامية وللحركات الإسلامية، والواقع أن الثورة الإيرانية حققت انتصاراً سريعاً، مقارنة مع الثورات الأخرى، منحها الثقة بنفسها بإمكانية الانتشار السريع
3. الأصالة: لقد زرعت الثورة الإيرانية لدى أذهان النخبة الإيرانية، أنهم قادرين على إحياء الماضي، فهي بما تملكه من قدرات شعبية، قادرة على مقاومة الضغوطات الخارجية وأنها قادرة على الحفاظ على وضعها الحالي، واتباع خط ونمط تفكير مختلفين تماماً في المستقبل، لذا كرست إيران مفهوم الأصالة في الأذهان[10].

أما بخصوص سياسة إيران تجاه الدول العربية وأعني باتجاه الحكومات، فقد اتسمت بالمواجهة والاعتماد على المبادئ الإسلامية نظراً لضرورة ذلك لتعزيز الثورة الإسلامية[11]،

---

[8] تاكيه، راي، (2007)، إيران الخفية، عرض وتعليق مجدي كامل، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ص 19.

[9] أحمد رفعت، سيد (1989) وصية الخميني، إيران ما بعد الإمام الدار الشرقية، القاهرة، ط1، ص 41-46.

[10] سريع القلم ،محمود، (1993)، مرجع سابق، ص 25-30.

[11] ميلاني، محسن (1996)، سياسة إيران من المثالية والمجابهة إلى البراجماتية والاعتدال، (محرر) إيران والخليج البحث عن الاستقرار الفصل الرابع، ص 120.

وعقب نجاح الثورة الإيرانية حاولت إيران زعزعة الاستقرار والأمن في بعض دول الخليج لاسيما في الدول التي تتواجد فيها نسبة من الشيعة، وشنت حملة ضد الأسرة الحاكمة في السعودية، على اعتبار أن السعودية هي الدولة الكبرى واللاعب الرئيس في سياسة الخليج العربي، وتعتبر أحداث مكة إبان الحج عام 1987 شاهد على ذلك، كما حاولت إيران تصدير الثورة إلى دول الخليج، واستمرت في انتقاد سياسات قادة دول مجلس التعاون الخليجي[12]. ووترى إيران أنه يتعين على هذه الدول الاعتراف بـ"فارسية الخليج"، وقبول إيران كقوة مهيمنة، أو فرض هذا كأمر واقع بالقوة[13].

السياسة الخارجية الإيرانية بعد الخميني

تمثلت المرحلة الثانية لتطور السياسة الخارجية الإيرانية بانتهاء الحرب مع العراق ووفاة الخميني، وانهيار الاتحاد السفيتي وحددت أزمة الخليج الثانية (اجتياح العراق لدولة الكويت عام (1990).

برزت ملامح جديدة للسياسة الإيرانية اتسمت بالعقلانية، فقد دعا خامينى إلى تحسين التعاون مع الدول المجاورة لإيران في مختلف المجالات السياسة والاقتصادية، وأكد على أن تكون العلاقات قائمة على حسن الجوار، مؤكداً على ضرورة إقامة علاقات طيبة مع الدول الإسلامية، خصوصاً دول المواجهة والمقاومة ضد أمريكا والكيان الصهيوني، كخيار أكثر فاعلية ضد التهديدات والمؤامرات الخارجية[14].

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج في المرحلة التالية للخميني التي تنزع إلى الاعتدال والبراجماتية، نجد أنها أصبحت تسعى إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي والحل السلمي للنزاعات الإقليمية[15].

---

[12] ميلاني، محسن، المرجع السابق، ص 481–482.

[13] تاكيه راي، ،(2007)، إيران الخفية، مرجع سابق، ص21.

[14] أبو عطية، عطاس، (1997) المعادلة الإقليمية الجديدة والتقارب العربي – الإيراني، شؤون الأوسط، العدد (67) ص42.

[15] ميلاني، محسن، سياسة إيران في الخليج، من المثالية والمواجهة إلى البرجماتية والاعتدال، مرجع سابق، ص120.

وكخطوة لتغيير السلوك السياسي الإيراني تبنى الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني خطة من ثلاث نقاط وهي:

1-تحسين العلاقات مع الخارج سواء الشرق أو الغرب.

2-تطوير الاقتصاد الإيراني بحيث يصبح للقطاع الخاص السيطرة على كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

3-إعادة بناء وتعمير إيران عن طريق الحصول على قروض من الدول الغربية أو الشرقية ومؤسسات التمويل الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن رفسنجاني كان يدعو إلى تحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأن تحجم إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وعلى الرغم من أن السياسة الإيرانية تنزع إلى الاعتدال والعمل السلمي وتحسين العلاقات مع الإطراف الإقليمية والدولية.

بالإضافة إلى العوامل السابقة التي أدت إلى التغير في سياسة إيران المعتدلة، فهناك عوامل أخرى أدت إلى مثل هذا الاعتدال في السياسة الخارجية الإيرانية وهي:

1. أن إيران كانت تمر بفترة انتقالية ضمن مرحلة من مراحل الثورة، تركز على إعادة البناء، فمنذ وفاة الخميني ارتكزت سياسة إيران في منطقة الخليج على المصالح القومية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية، فقد أدركت إيران عجزها الكامل عن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة تغيرا جذريا ، وعن تصدير ثورتها للخارج.
2. أن الحكومة الإيرانية بدأت في إعادة بناء الاقتصاد الإيراني، ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تساهم إيران بفعالية في تثبيت دعائم الاستقرار في المنطقة وتحسين العلاقات السياسية، وتوسيع العلاقات التجارية مع جيرانها العرب خاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

3.الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وتصميم الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصالحها وحلفائها، الأمر الذي أقنع إيران أن قبول الأمر الواقع هو أكثر السياسات حكمة وحصانة[16].

ومع مجيء رئيس الجمهورية سيد محمد خاتمي عام 1997 برز تحول واضح في السياسة الخارجية الإيرانية، إذ امتازت السياسة الإيرانية في عهده بالتوازن والتغير في الأسلوب عن اسلامه ولكن مع بقاء هذه السياسة تحتفظ بخصائصها السابقة في الجوهر والمضمون[17].

يرى الباحث أن هناك تطوراً نوعياً في العمل الدبلوماسي لحكومة الرئيس خاتمي، إلا حدد مبدأ واضح وهو أن بلاده تتبع سياسة الانفتاح على العالم، وقد تمثل ذلك على سبيل المثال في تعزيز أجواء الانفراج التي تشهدها العلاقات الإيرانية – السعودية، وتعكس إدارة وزارة الخارجية الإيرانية التي شهدت عملية إصلاح جذرية مع تولي كمال خرازي وزارة الخارجية التوجهات الرئاسية في السياسة الخارجية، وهذا يمكن معرفته بالانفتاح، والحوار، وحل الخلافات بالوسائل السلمية، خصوصاً مع دول الجوار الإقليمي العربي.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

إن المقصود بمحددات السياسة الخارجية هي تلك المحددات التي تنبع من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، والتي تؤثر على سلوك صانع القرار الخارجي الإيراني. ويقصد بالمحددات تلك المجموعة من المتغيرات التي تؤثر في صياغة السياسة الخارجية[18].، وفي نفس الوقت يقصد بالمتغيرات تلك المسببات المؤثرة في إدراك صناع القرار والدافعة بهم إلى تبني أنماط سلوكية محددة لأغراض التعامل مع مضامينها وعلى نحو يتماشى معها. وأصبحت فيما بعد تتبع في وقت واحد من المحيط الداخلي الذي تصنع السياسة الخارجية، ضمن إطاره، ومن محيطها الخارجي الذي تنفذ بداخله[19].

---

[16] ميلاني، محسن، سياسة" إيران في الخليج من المثالية والمواجهة إلى البراجماتية والاعتدال"، مرجع سابق، ص ص 120–121.

[17] عبد المؤمن، محمد السعيد السياسة الخارجية الإيرانية في ظل رئاسة محمد خاتمي، مرجع سابق، ص 18.

[18] السليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 144.

[19] الرمضاني، مازن إسماعيل السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مرجع سابق، ص 141.

أولاً: المحددات الجغرافية:

كان المحدد الجغرافي منذ القدم هو المسبب الأساسي الذي يقف وراء أنماط السلوك السياسي الخارجي للدول. إذ أصبحت دراسات السياسة الخارجية تولي متغيرات أخرى كالإمكانيات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية للدولة أهمية تستوي على الأقل مع الأهمية التي تمتعت بها الجغرافيا آنذاك، والجغرافيا لها دور مؤثر في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار، وينبع تأثير هذا المتغير في السياسة الخارجية لأية دولة من مجل خصائصها الجغرافية.

تتمتع إيران بموقع جغرافي استراتيجي مهم ، وقد استمرت أهمية هذا الموقع في التاريخ الحديث خصوصاً بعد ظهور القوتين العظميين وتنافسهما الدائم على احتواء أكبر مساحة من مناطق النفوذ والسيطرة على مناطق إنتاج البترول في الشرق الأوسط[20].

ويبلغ طول الحدود البحرية الإيرانية بعد إضافة الحدود البحرية الشمالية (بحر (قزوين) ما مجموعه 2500 كيلومتر[21]. فموقع إيران الجيو – استراتيجي الحساس يلقي اهتماماً في الشمال حيث تتهافت الشركات العالمية (بما فيها الشركات (الأمريكية على توقيع الامتيازات في حوض بحر قزوين[22].

ثانياً: المحددات الاقتصادية

المتغير الاقتصادي : يعتبر المتغير الاقتصادي من أهم المحددات التي تؤثر على سلوكيات الدول في علاقتها مع الغير وإيران واحدة من الدول التي كان للعامل الاقتصادي تأثيره على سياستها الخارجية، حيث يلعب الاقتصاد دور حيوي في الحياة السياسية الإيرانية.

لقد كان التخلف والتبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، سمة من سمات الاقتصاد الإيراني في عهد الشاه[23]. وقد كان لاستفحال الازمة الاقتصادية في إيران دوراً في قيام الثورة الإسلامية، وقد كانت حرب الخليج الأولى هي من أسباب هذه الأزمة الاقتصادية ولم

---

[20] جودة جودة حسنين، جغرافية أسيا الإقليمية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص461. (2)

[21] (د.م)، نظرة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص3.

[22] بيل جيمس الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج العربي"، مرجع سابق، ص 161.

[23] الملكيم حسن حمدان قضايا إسلامية معاصرة"، مرجع سابق، ص 127.

تكن هذه الحرب هي السبب الوحيد في انهيار الاقتصاد الإيراني، ولكن هناك أسباب أخرى مثل عرض إنتاجها النفطي بأسعار منخفضة لتعويض من يشتري نفطها عن مخاطر التعامل مع منتج يفتقر إلى الاستقرار، وبسبب التركيز على الولاء الأيديولوجي، بدلاً من الكفاءة في شغل المناصب الاقتصادية الرفيعة، وتزايد عدد السكان بصورة كبيرة بعد الثورة، وإجراء عمليات تحديث القوات المسلحة الإيرانية بصورة باهظة[24].

ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية اتيحت لإيران فرصة التركيز على التنمية الاقتصادية والسياسية، إذ كان من أهم الأولويات للقيادة (الثنائية) خامئني ورفسنجاني إعادة البناء والتطوير الاقتصادي والاجتماعي من خلال إعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب وتحسين مستوى حياة الشعب بصفة عامة، كما سعت إيران إلى التركيز على برامج التنمية المتوسطة الأجل، بهدف تحقيق التوازن المطلوب، بين احتياجات الجماهير في المدى القصير، وبين مصالح الدول في المدى الطويل، وكانت هذه الخلفية الأساس الذي استند إليه رجال التخطيط عند وضع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لسنوات 1989–1993[25].

ثالثاً: المحددات الأيديولوجية

إن المقصود بالمتغير الأيديولوجي هو الفلسفة السياسية للنظام في إيران والتي تتمركز بنظرة ولي الفقيه تجاه السياسة الخارجية وتتمسك الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالعقيدة الإسلامية، في سياستها مع سائر الدول الإسلامية الأخرى، ومنها دول الخليج[26].

وتمثل العقيدة الإسلامية القائمة على المذهب الشيعي الاثني عشري، الأساس الأيديولوجي، في جمهورية إيران الإسلامية، والعامل الأيديولوجي ترجع جذوره إلى التاريخ القديم

---

[24] السويدي، جمال سند المأزق الأمني في الخليج، دول الخليج والولايات المتحدة وإيران"، في جمال سند السويدي (محرر) إيران والخليج البحث عن الاستقرار"، مرجع سابق، ص ص 486 487.

[25] أحمدي، هوشائج ،أمير (2005)، تقييم خطة التنمية الأولى في إيران، والتحديات التي تواجه الخطة الثانية، مرجع سابق، ص 413.

[26] عبد المنعم المشاط أمن الخليج العربي"، مرجع سابق، ص.292.

باعتبار السند الديني أساساً للسلطة السياسية[27]. كما أن ولاية الفقيه تكرست بصورة أوسع بعد مجيء الخميني عنه قبل الخميني حيث ظلت المجامع العالمية والفقهية الشيعية على قناعتها بخصوص ولاية الفقيه[28]. فالإمام الخميني كان متشدداً من الناحية الأيديولوجية، من خلال موقفه من قضية التعامل مع أمريكا، التي وصفها بالشيطان الأكبر . كذلك موقفه الفتوى بإهدار دم سلمان رشدي كل ذلك دون حساب لرد الفعل الأمريكي والغربي، وعدم استعداده لمهادنة الغرب أو الأمريكيين فيما اعتبره أمراً يتصل بالقيم الإسلامية الأساسية.

رابعاً: المحددات السياسية

منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة، أصبح واضحاً مدى التعاون في الخريطة السياسية للقوى الفاعلة في إيران، حيث يتنافس على هذه الخريطة السياسية تياران رئيسان، منذ زمن الإمام الخميني وحتى الوقت الحاضر، هما التيار الإصلاحي والتيار المحافظ، فالقضايا الخلافية بين التيارين الأساسيين، كانت كثيرة وأسست حتمية الانفصال منذ البداية، وعلى رأس هذه القضايا الخلافية[29]:

1. قضية ولاية الفقيه: ففي حين مال التيار المحافظ إلى مبدأ الولاية المطلقة للفقيه، رأى التيار الراديكالي الثوري، أن ولاية الفقيه مقيدة، كما عارضوا اشتغال رجال الدين بالسياسة وإقامة الدولة فيرى التيار الإصلاحي بأن قضية ولاية الفقيه هو صلاحيات وسلطات المرشد الأعلى "الفقيه" التي تضرب الديمقراطية في مقتل. فقد نصت المادة (110) التي حاول خاتمي وإصلاحيوه إلغاءها دون جدوى على صلاحيات ووظائف المرشد الأعلى وهي: تعيين السياسات العامة للجمهورية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، والإشراف على حسن إجراءات السياسات العامة، وإصدار

---

[27] المرجع نفسه، ص 495، وانظر في ذلك أيضاً،، محمد السعيد عبد المؤمن (1991)، ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق"، (دط)، دار معدي القاهرة، ص6.

[28] العواملة، خالد (1992)، "الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص 121، 123، 142.

[29] عبد الكريم، عمرو، (2003)، تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران"، . سابق، ص ص 66-67.

الأمر بالاستفتاء العام وتنصيب وعزل وقبول استقالة الآتين وفقهاء مجلس صيانة الدستور وأعلى مسؤول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ورئيس أركان القيادة المشتركة، وقائد الحرس الجمهوري، وقادة القوات المسلحة وقوات الأمن. وحل الخلافات بين السلطات الثلاث، وحل مشكلات النظام من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام، وإمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية، وأخيراً عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد بعد صدور حكم المحكمة كل ذلك يعني أن الولي الفقيه القائد هو أعلى سلطة في إيران وقد منحه الدستور السيادة الزمنية والسياسية والدينية، وأن ولاية الفقيه في فترة استتار الإمام تؤول إلى أتقى وأعلم وأعدل رجل في الأمة ليدير شؤون البلاد وفق ما جاء في المادة (107) من الدستور التي حددت شروط الإمام[30].

2. قضية أسلمة الاقتصاد: ففي حين مال المحافظين من رجال الدين التقليديين، إلى تفسير ليبرالي رأسمالي للاقتصاد الإسلامي، بحيث يحمي الملكية الفردية وشرعية الربح، ساند الثوريون الراديكاليون تفسير اشتراكي يضمن عدالة التوزيع للاقتصاد الإسلامي.

أما الاقتصاد ودوره في السياسة الخارجية الإيرانية فإنه بسبب ارتفاع أسعار النفط الحالية، منح طهران القوة الاقتصادية للتهديد بفرض إجراءت عقابية ضد منتقديها ومكافأة البلدان التي تقف إلى جانبها، وعلى رأسها الصين، كذلك مكن ارتفاع سعر برميل النفط إيران من توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، ابتداءً من لبنان عبر حزب الله ، مروراً بحماس في فلسطين، وصولاً إلى حلفائها الشيعة في العراق من خلال الدعم المالي والعسكري.

ويرى الباحث أن أركان الحكم في إيران ينفون في تصريحاتهم العلنية، وجود تيارات أو تكتلات في النظام، ورغم ذلك، إلا أنه نستطيع التوضيح أن ثمة تيارين أساسيين تبلوراً في إيران ويمثلان تقسيم القوى السياسية على الساحة الإيرانية على أساس التسمية التالية:

1. تيار اليمين المحافظ الذي يعبر عن تحالف المؤسسة الدينية، أو الرأسمالية التجارية (قوى البازار). حيث نجد فيه من يناصر التعددية الحزبية بقوة والمشاركة الشعبية في صناعة

---

[30] تاكيه راي (2007)، إيران الخفية، مرجع سابق، ص 26.

القرار، كما يرفض البعض حتى الطابع الجمهوري لنظام الحكم في إيران اليوم. وثمة من المحافظين من دعا إلى تغيير اسم "الجمهورية الإسلامية الإيرانية" إلى "دولة العدل الإسلامي" في إيران. وهذا ليس تغييراً شكلياً، بل أنه مدخلاً لتحول جذري في النظام السياسي الإيراني، يستجيب لدعوات دينية وسياسية بإلغاء الانتخابات الرئاسية، وايكال الأمر إلى (ولي فقيه)، ليعين هو من يراه الأصلح لمنصب رئيس الدولة[31].

2.التيار الإصلاحي: حيث أن أنصاره يؤمنون باقتصاد السوق، وهم معتدلون في السياسة الخارجية، ولا يرى بعض رموزهم أي عقدة في تطبيع العلاقات مع أمريكا، كما أنهم منفتحون ثقافيًا ودينيًا[32].

المبحث الثالث:

أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

لقد كانت أهداف السياسة الخارجية خلال المرحلة الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية في إيران تتضمن عددا من الأسس التي تعبر عن تداخل المفاهيم بين الدفاع والأمن والسياسة أدى إلى تعقد السياسة الخارجية وتداخلها مع السياسة الأمنية، مما اضطر قادة النظام إلى وضع جيش حراس الثورة الإسلامية في خدمة السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها خاصة في مجالي تصدير الثورة الإسلامية ومساعدة المستضعفين[33].

إن المؤسسة الدينية الشيعية وأدواتها والتي هيمنت على الحياة السياسية الإيرانية مع مطلع ثورة الخميني عام 1979 والتي تمثلت مكونات السياسية أو وسائل هيمنتها بالعقيدة المرجعية وولاية الفقيه الاستقلال المالي والأخلاقي والعلمي كان لها عدة أهداف تنبع من الدستور الإيراني وأن من أهم وأبرز تلك الأهداف والمبادئ خمسة أهداف ملخصها كالتالي :

---

[31] سهر، عبد الله يوسف (2006)، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، مرجع سابق، ص 14 – 15.

[32] عبدالناصر، وليد، (1999)، إيران دراسة عن الثورة والدولية، مرجع سابق، ص60.

[33] المدني، سيد جلال الدين (1993)، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة الإعلام الإسلامي، ص 98 .

السعي لتأسيس أمة عالمية واحدة و حماية المستضعفين أمام المستكبرين و صيانة الاستقلال وحماية الحدود و دعوة غير المسلمين إلى الإسلام و مبدأ اللاشرقية واللاغربية[34].

تمثل أهداف سياسة إيران الخارجية دائما إشكالية، سواء على المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكا حقيقيا للمتعاملين معها؛ ومرد ذلك أن طهران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران يتداولان تلك المسألة، فضلا عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة[35].

وإذا كانت السياسة الخارجية الإيرانية هدفت في مرحلتها الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية لتصدير الثورة الإسلامية ومساعدة المستضعفين، فإنها لم تكتف بذلك، بل راحت تطور – خصوصا في العقدين الأخيرين أهدافها، ففي إطار سعيها للحفاظ على سيادتها وتأمين أمنها في مواجهة التهديدات الخارجية سعت للحفاظ على علاقاتها بسائر المناطق الجغرافية بشكل يتناسب مع الظروف والتحديات الدولية، فجعلت العالم الإسلامي كله من أولويات اهتمامها، وسعت للدفاع عن مسلمي العالم في كل بقاع الأرض، والتعريف بالإسلام الصحيح ودعوته الطاهرة، كما تراهما[36].

ويمكن إجمال أهداف السياسة الخارجية الإيرانية منذ نشأتها إلى الآن على النحو الآتي:

1. تصدير الثورة

واعتبرت ايران مبدأ تصدير الثورة الإيرانية ومساندة حركات المعارضة الراديكالية خاصة ذات التوجه الإسلامي وبالذات الشيعية منها في الدول المجاورة مستغلة البريق الأيديولوجي للثورة في سنواتها الأولى ، وسعت لاستخدامها كأسلوب توحيدي إقليمي في مواجهة العامل القومي العربي. فالوضع الأمثل للريادة الإيرانية في محيطها الإقليمي بل ولزعامتها وجود نظام إقليمي إسلامي لذلك فإن إيران تسعى إلى توظيف دعمها للحركات الإسلامية خارج حدودها في

---

[34] مهابة أحمد (1989) إيران بين التاج والعمامة، القاهرة: دار الحرية، ص212.

[35] عبد المؤمن، محمد السعيد (1989) الفقه السياسي في إيران وأبعاده، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ص 1.

[36] أحمدي، هو شانج أمير (2005)، تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية، مرجع سابق، ص 413.

علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية بما يخدم أهدافها ومصالحها ويمنع الحكومات المعادية لها من التدخل في شئونها الداخلية. فمنذ الأيام الأولى لقيام الثورة الإيرانية طالب التيار الداعي التصدير الثورة باعتبار تصديرها إحدى سبل حمايتها في الداخل وبعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للنموذج الإيراني، بل بتقديم مساعدات والدعم لقوى سياسية خارج إيران وخاصة القوى المعادية للنظم القائمة في العالم الإسلامي لإنشاء حكومات على النمط الإيراني. وأدى اعتبار خميني الولايات المتحدة العدو الأول لإيران " الشيطان الأكبر " بالجمهورية الإسلامية منذ البداية لدعم جماعات العنف السياسي بالشرق الأوسط وتوجيهها ضد المصالح الأمريكية لكسب نقاط في المواجهة مع الولايات المتحدة . وطالب خميني منذ البداية بتكرار الثورة الإيرانية في البلدان الإسلامية الأخرى كخطوة أولى نحو التوحد مع إيران في دولة واحدة يكون مركزها إيران في المواجهة مع من أسماهم بأعداء الإسلام في الشرق والغرب والتزم بتدمير من أسماهم بالأنظمة الفاسدة التي تقمع المسلمين واستبدالها بما اعتبرها حكومات إسلامية[37]. ورأى أن للثورة الإيرانية دورا عالميا لمساندة المحرومين وأكد على ضرورة تصدير الثورة لكل مكان، وتعهد خميني بتصدير الثورة الإيرانية إلى كافة أرجاء العالم الإسلامي كما أكد خميني أن عدم تصدير الثورة الإيرانية سيضعفها أمام الأعداء . وبالرغم من أن نداءات خميني تميزت بالمثالية فإنها في مواضع أخرى حرضت الشعوب والتنظيمات السياسية الإسلامية على إسقاط حكوماتها التي اعتبرها ضالعة في تنفيذ ما سماه بمؤامرات الاستكبار العالمي كما وجه خميني بيان للطلبة الإيرانيين بالخارج يحثهم على نشر الثورة الإيرانية الإسلامية للعالم لكى تتشكل حكومة عالمية واعتبر بعض أنصار الثورة الإيرانية أن من واجب الثورة الإيرانية نصرة المستضعفين في العالم أنحاء العالم. وتعتمد الجمهورية الإسلامية الإيرانية في إطار سياستها الإسلامي بل وفي جميع الخارجية على التنظيمات السياسية الشيعية في دول الخليج بما يدعم نظام الحكم في طهران وممارسة الضغوط من خلالها على حكومات تلك الدول للتعامل مع الحكم الإيراني وإدراجه في أي ترتيبات للأمن والتعاون في الخليج وتؤكد إيران صلتها التنظيمية بقيادات تلك التنظيمات في

---

[37] التقرير الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر ، القاهرة، 2000، ص 33.

دول الخليج العربي، وعلى أن البعض منهم يعود إلى أصول إيرانية، وتقدم الثورة الإيرانية نفسها على أنها الثورة النموذج لتلك التنظيمات دون تأكيد صلتها بها، ويتضح ذلك من موقف الثورة الإيرانية من التنظيمات الإسلامية الراديكالية في الخليج وشبه الجزيرة العربية[38].

واستطرادا، لا تزال أنشطة إيران الخارجية تُقابل بنظرة من القلق والشك، لاسيما في العراق ولبنان وفلسطين واليمن ومعظم الدول العربية، وهو ما يحول دون تجذر العلاقات الإيرانية العربية فتجذر هذه العلاقة يتطلب بناء مؤسسات مشتركة تؤطر تفاعلاتهما، وترعاها جهات نافذة ذات سلطان و نفوذ، حتى يتم التعامل مع هذه العلاقة باعتبارها جزءا من نسق علائقي كامل اقتصادي وثقافي وسياسي عند ذلك يمكن أن تزال أزمة الثقة بين إيران وجوارها، وبخاصة أن إيران لم تقم بالجهد اللازم لتطمين هذه الدول[39].

2. زيادة قوة الردع وكسر الحصار الغربي

لا شك أن إيران لم تعد دولة عادية كباقي دول العالم، لكنها أصبحت قوة إقليمية لا يستهان بها، وأصبحت دولة مثيرة للجدل بسياساتها الخارجية، وبتوجهاتها الأيدلوجية، وبمشاكل وعداء الفاعلين الدوليين ضدها، خاصة أن طهران لم تعد تكتف بمحيطها الإقليمي، بل صارت تسعى لتوطيد علاقاتها مع كل دول العالم وفي شتى أرجاء الأرض، وسنجد بالفعل مدى تشعب المصالح الإيرانية، وأبعاد تداخلها وربما تصادمها مع مصالح العديد من القوى الأخرى[40].

إن إيران تمتلك ترسانة من الاسلحة التقليدية القادرة على الردع وهي ترسانة لم تعد معتمدة بشكل كبير على المصادر الخارجية، فمن الواضح أن إيران قد استطاعت تطوير صناعاتها العسكرية، وبلغت بها مرحلة الرشد والاكتمال، فمن صناعة الصواريخ بكل أنواعها الى صناعة الطائرات والغواصات دخلت إيران مشهد الدولة المصنعة، إن المصادر الخارجية للتسلح بكل تأكيد ، مازالت ذات أهمية، لكن إيران بدأت الشعور بأن جفاف المصدر الخارجي لا يشكل قلقاً جدياً فنحن نعوف اليوم، أن الاتحاد الروسي قد استنكف عن الوفاء بالتزاماته، تحت ضغوط

---

[38] المرجع السابق، ص 34.

[39] المرجع السابق، ص 35.

[40] النبالي، عبدالله (2003)، الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأردن، عمان، ص42.

الغرب، والغى صفقة صواريخ كثيرة منذ أسابيع، لكن ذلك قابله السفير الإيراني في موسكو بالتصريح، بأن « العلاقة مع الاتحاد الروسي أهم بكثير من صفقات الصواريخ» وهو تصريح وإن انطوي على مجاملة دبلوماسية، إلا أنه يعكس خالة اطمئنان شائعة لدى النخبة السياسة الإيرانية أما على مستوى أسلحة الدمار الشامل، فلا أحد يعرف على وجه اليقين درجة التطور الإيراني فأسرار درجة التطور، ستظل الى بعيد حبيسة بيد حكومة إيرانية مصغرة وأجهزة استخبارية قليلة، قادرة على الوصول الى الفهم والتحليل والاستنتاج، وإيران تنتهج في التزام سياسة « الغموض النووي » .. فإيران تعرف .. أن فضل أنواع الردع، هو « الردع القائم على الشك»، تلك سياسة اتبعها الكيان الصهيوني تجاه العرب ومازالت تثبت جدواها في ردع الخصوم، أما الغرب، الذي يعرف كثيراً من الأسرار، فمن مصلحته الحفاظ على ماء الوجه، لأنه فشل في إدارة ملف الأزمة مع إيران[41].

لهذا تعتمد إيران في سياستها الخارجية على إظهار قوة الردع لديها ومحاولة استمالة بعض القوى لصالحها مثل الصين والاتحاد السوفيتي لكسر الحصار الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، والذي تمثل أخيرًا بقرار مجلس الأمن الأخير[42].

---

[41] النبالي، مرجع سابق، ص 43.

[42] موقع إلكترون HTTP://KNOL.GOOGLE.COM/K/%d9%/3E09UP0WRX9U7/2#

الخاتمة

السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يتم بها تنظيم علاقات الدولة ونشاط رعاياها مع غيرها من الدول، وتهدف إلى صيانة استقلال وأمن وحماية مصالحها، ووضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية هي من مسؤوليات القادة العليا للدولة. وتتكون السياسية الخارجية لأية دولة من الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها في حلبة السياسة الدولية. وعليه فإن السياسة الخارجية هي تصور وأداء لدور وطني معين.

ويلاحظ في الآونة الأخيرة، وبخاصة بعد سقوط النظام العراقي، تصاعدا في النفوذ الإقليمي لإيران؛ فهي تقبع على موقع جيوبوليتيكي متميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في نفس الوقت، بيد أنه أي الجيوبولتيكي الإيراني، جعلها أيضا عرضة للمخاطر في منطقة تتسم بالتوتر واللاستقرار.

وعليه، تحاول إيران أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وإحساسها بالرسالة وهذا ما يعتبر إحدى الإشكاليات التي واجهت إيران في سياستها الخارجية حيث راوحت سياستها بين المثالية (العقائدية) والواقعية، بين القول والفعل. بالإضافة إلى أنها بلد نامي تفتقر إلى الإمكانيات الكافية لتنفيذ دورها الطموح، لاسيما أن هذا النفوذ الإقليمي جاء في كثر من الأوقات على حساب التنمية الإيرانية الداخلية واحتياجات المجتمع الإيراني، بخاصة في ظل الحصار المضروب عليها، فضلا عن الاحتجاجات الداخلية المعارضة لسياسة إيران الخارجية الطموحة ذات الكلفة العالية، وبخاصة تدخلها في لبنان والعراق وفلسطين وغيرها من المناطق والأقاليم الأخرى، حيث استنفذ ذلك من مواردها وبالتالي لابد للدولة أن يكون لها إستراتيجية لسياستها الخارجية متوائمة مع واقعها وقوتها ووزنها الحقيقي، وإلا أصبحت سياستها الخارجية وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من عوامل الفاعلية إن أي خلل في هذا التوازن بين قوة الدولة الشاملة وسياستها الخارجية يؤدي إلى نتيجتين الأولى أن تكون السياسة الخارجية مجردة من الفاعلية إلى حد كبير. والثانية أن تكون قوة الدولة غير مستغلة تماما في سياستها الخارجية.

المراجع

1.حداد أنطوان ،(1992) ايران والمعادلة الجديدة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت.

2.سريع القلم محمود (1993) منطلقات السياسة الخارجية الإيرانية ما بعد الثورة، شؤون الأوسط، العدد (21).

3.صغير انطون (1994)، الأبعاد والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ندوة جزر الخليج العربي أسباب الصراعات ومتطلبات الحل، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.

4.سورة النور، آية 35.

5.دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

6.تاكيه راي ،(2007) إيران الخفية عرض وتعليق مجدي كامل، ط1، دار الكتاب العربي،

7.دمشق، سوريا، ط1.

8.أحمد رفعت ،سيد (1989)، وصية الخميني، إيران ما بعد الإمام الدار الشرقية، القاهرة، ط1.

9.ميلاني، محسن (1996)، سياسة إيران من المثالية والمجابهة إلى البراجماتية والاعتدال (محرر) إيران والخليج البحث عن الاستقرار.

10.أبو عطية غطاس ،(1997) المعادلة الإقليمية الجديدة والتقارب العربي الإيراني، شؤون الأوسط، العدد (67).

11.جودة جودة حسنين، جغرافية أسيا الإقليمية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

12.السويدي، جمال سند المأزق الأمني في الخليج، دول الخليج والولايات المتحدة وإيران، في جمال سند السويدي ((محرر) ايران والخليج البحث عن الاستقرار.

13.أحمدي، هو شانج أمير (2005)، تقييم خطة التنمية الأولى في إيران، والتحديات التي تواجه

14.الخطة الثانية".

15.العواملة، خالد (1992)، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
16.عبد الكريم، عمرو، (2003)، تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران.
17.سهر، عبد الله يوسف (2006)، "السياسة" الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار.
18.المدني، سيد جلال الدين (1993) تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور
19.طهران منظمة الإعلام الإسلامي.
20.عبد المؤمن، محمد السعيد (1989) الفقه السياسي في إيران وأبعاده، القاهرة، هجر للطباعة
21.والنشر والتوزيع والإعلان.
22.التقرير الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، القاهرة، 2000.
النبالي، عبد الله (2003) ، الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأردن، عمان. الموقع الإلكتروني
http://knol.google.com/k/%D9%87% /3e09up0wrx9u7/2#